اقتصاد

وزير بصلاحيات رئيس وزراء

| محمد راكان مصطفى

أصدر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس قراراً فوض بموجبه وزير المالية بممارسة صلاحيات رئيس مجلس الوزراء فيما يتعلق بالإشراف على أعمال هيئة الأوراق المالية السورية وسوق دمشق للأوراق المالية.
واستثنى القرار صلاحيات تحويل السوق إلى شركة مساهمة مملوكة من أعضاء السوق المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٦.
يأتي هذه القرار (حصلت «الوطن» على نسخة منه) بموجب القانون رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٦ وتعديلاته، والمرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٦ وتعديلاته.
وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير المالية مأمون حمدان أن هذا القرار يأتي بهدف تسهيل عمل هيئة الأوراق المالية السورية وسوق دمشق للأوراق المالية، على اعتبار الطبيعة المالية لها والعلاقات مع مختلف الدوائر المالية، ووجود تسهيل أمور الضرائب للشركات، وتسهيل أمور المصارف على اعتبار أني مكلف الإشراف على المصارف العامة والخاصة.
وعن آخر المستجدات حول قانون الفوترة بيّن حمدان أن الوزارة تضع اللمسات الأخيرة على مشروع القرار ليصار إلى عرضه على رئاسة مجلس الوزراء.
وعن موضوع الاتفاقيات الضريبية مع المنشآت السياحية التي أثارت جدلاً واسعاً لجهة مخالفتها للمرسوم ١١ عام ٢٠١٥ الخاص برسم الإنفاق الاستهلاكي، كشف حمدان عن وجود تنسيق مع وزارة السياحة لعقد اجتماع بحضور أصحاب المنشآت السياحية للنقاش حول هذا الموضوع.
يشار إلى أن عدد المنشآت السياحية التي تم تأهيلها بموجب المرسوم ١١ لعام ٢٠١٥ بلغ (٣٨٩) منشأة، وبحسب البيانات الأخيرة لوزارة السياحة (تغطي حتى تاريخ ٢٠ تموز ٢٠١٦) من شأن هذه المنشآت أن تؤمن موارد للخزينة العامة بنحو ٢,٣ مليار ليرة سورية سنوياً. وبموجب البيانات التي اطلعت عليها «الوطن»، فقد منحت هذه المنشآت مهلة زمنية لمدة ستة أشهر لمنشآت الإطعام وسنة لمنشآت المبيت وذلك لتسوية أوضاعهم ومنحها التأهيل السياحي النظامي، وقد بلغ عدد المنشآت التي انتهت المهلة الزمنية الممنوحة لها حتى تاريخه ٣١٠ منشآت سياحية، ومنها ٨١ منشأة سياحية تم منحها التأهيل السياحي النظامي ولم تتمكن ٢٢٩ منشأة سياحية من الحصول على التأهيل السياحي النظامي ويعود ذلك لعدة أسباب.

هل أعاقت «هيئة الاستثمار السورية» الاستثمار في البلد؟

٩٠٪ من المشروعات المشمولة قبل تأسيسها نفّذ.. أما بعدها فالتنفيذ ٣٦٪ فقط!

الأموي لـ«الوطن»: المقارنة غير دقيقة.. فالتشميل كان من دون سقوف ولمدة زمنية طويلة

| علي محمود سليمان

شملت هيئة الاستثمار السورية ١٥١٦ مشروعاً منذ تأسيسها عام ٢٠٠٧ وحتى العام الجاري ٢٠١٦، وبلغت نسبة المنفذ منها ٣٦٪، على حين كانت نسبة تنفيذ المشروعات قبل تأسيس الهيئة ٩٠٪ تقريباً..! وهنا نسأل: هل أعاقت الهيئة الاستثمار؟ ولماذا هي موجود بالأصل إذا كانت نسبة التنفيذ متدهورة إلى هذا الحدّ؟ وما الذي تعمله الهيئة ليبرر استمرار عملها في ظل هذا الواقع؟

للوقوف على تلك التفاصيل والحصول على إجابات لتلك التساؤلات التقت «الوطن» المديرة العامة لهيئة الاستثمار إيناس الأموي، التي أوضحت أن المقارنة بين هذه المرحلة ومرحلة ما قبل تأسيس الهيئة غير دقيقة، حيث إن تشميل المشروعات قبل تأسيس الهيئة كان يتم من دون تحديد لسقف تكلفة الاستثمار، على حين الهيئة تشمل المشروعات التي لا تقل تكلفتها الاستثمارية عن ٣٠ مليون ليرة سورية كحد أدنى، ولذلك فهناك عدد كبير من المشروعات المنفذة قبل تأسيس الهيئة ولكنها بتكاليف استثمارية أقل ومنها مشروعات صغيرة وحرفية وغيرها.

إضافة إلى أن المشروعات التي تشمل تحصل على مهلة زمنية ٣ سنوات للتنفيذ لذا هناك عدد كبير من المشروعات ما زالت ضمن المهلة الزمنية للتنفيذ ولذلك لم تدخل ضمن نسبة المنفذ حالياً.

وهنا تشير الأموي وبالأرقام إلى أن الاستثمار في ظل القانون رقم ١٠ للفترة منذ العام ١٩٩١ ولغاية ٢٠٠٦ كانت نسبة المشروعات الصناعية المشمولة فيها هي ٢٧٪، والمشروعات الزراعية ١٪، ومشروعات النقل ٦٠٪ وفي قطاعات أخرى ١٢٪، على حين بالمقارنة مع الاستثمار في ظل المرسوم ٨ للعام ٢٠٠٧ المؤسس لهيئة الاستثمار فقد ارتفعت نسبة المشروعات الصناعية المشمولة إلى ٥٧٪، والمشروعات الزراعية إلى ١١٪، وانخفضت نسبة مشروعات النقل المشمولة إلى ٢٩٪، والمشروعات الأخرى إلى ٣٪.

وهنا تبين الأموي أن السبب في ذلك يعود إلى أن قطاع النقل قبل تنظيم الاستثمار في سورية كان قطاعاً تجارياً ربحياً، ولذلك كانت تحظى مشروعات النقل بالنسبة الكبرى، ولكن بعد تنظيم الاستثمار في سورية من خلال هيئة الاستثمار فقد انخفضت نسبة مشروعات النقل لأنه أصبحت أكثر تنظيماً كمشروعات استثمارية، وارتفعت نسبة مشروعات الصناعة والزراعة كون هيئة الاستثمار أمنت البيئة الاستثمارية الأفضل لهذه المشروعات من خلال تقديم التسهيلات لها كافة.

وللإضاءة أكثر بالأرقام فقد بلغت نسبة المشروعات الصناعية المنفذة ٤٢٪، ومشروعات قطاع النقل المنفذة ٦٨٪، ومشروعات الزراعة المنفذة ٤٣٪، خلال الفترة من العام ٢٠٠٧ ولغاية العام ٢٠١٠، على حين بلغت نسبة المشروعات الصناعية المنفذة ٣٨٪، ومشروعات النقل المنفذة ٧٪، ومشروعات الزراعة المنفذة ٣٧٪، خلال فترة الأزمة من العام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٥.

وأسباب انخفاض نسب المنفذ واضحة للجميع من خلال الظروف التي فرضتها الأزمة ومشاكلها، حيث إن الاستثمار اتجه بشكل أكبر للمحافظات الأكثر أمناً، ولكن المستثمرين باتوا أكثر جدية في التنفيذ خلال الأزمة، حيث إن الهيئة لعبت دورها بجذب الاستثمارات وتنمية البيئة الاستثمارية وتعزيزها وتقديم التسهيلات.

وعن أرقام العام الجاري (٢٠١٦) فقد بلغ عدد المشروعات الاستثمارية المشمولة لدى هيئة الاستثمار السورية منذ بداية العام الحالي ٢٠١٦ وحتى الشهر التاسع بلغ ٣٥ مشروعاً بتكلفة استثمارية تزيد على ٣٠ مليار ليرة سورية، وتشغل عدد عمال يصل إلى ٣٧٥١ عاملاً. وبينتّ الأموي أن عدد المشروعات قيد التنفيذ ضمن الفترة نفسها بلغ ١٧ مشروعاً والمنفذ مشروع زراعي واحد وتم إلغاء مشروع واحد، كما يوجد ٤ مشروعات في مرحلة التنفيذ النهائي في محافظة طرطوس وهي مشروعات لإنتاج الورق والكرتون ومشروع اللواقط الكهرضوئية ومشروع للأدوية البيطرية والزراعية والمبيدات الحشرية ومشروع لتصنيع البيرة، وهذه الأرقام تشير إلى أن المستثمرين خلال الفترة الأخيرة أصبحوا جديين في تنفيذ مشروعاتهم وإنهاء العمل فيها لتدخل مرحلة الإنتاج، وهنا لعبت الهيئة دوراً مهماً في تقديم التسهيلات والتواصل مع الجهات المعنية بالأمر.

وأشارت الأموي إلى أن الهيئة قامت خلال الفترة المذكورة بالتمديد لـ٥٣ مشروعاً وهي تعتبر مشروعات دخلت قيد التنفيذ ولكنها عانت من صعوبات أعاقت استمرارها ولذلك تقدم أصحابها بالثبوتيات المطلوبة عن جدية عملهم وحصلوا على التمديد لاستكمال مشروعاتهم، كما قامت الهيئة بإلغاء تشميل ٣٩ مشروعاً خلال العام الحالي وهي مشروعات كانت قد حصلت على التشميل في سنوات سابقة وانتهت مهلة التنفيذ ولم يقم أصحابها بأي خطوة جدية للعمل عليها ولذلك قامت الهيئة بإلغاء تشميلها.

إضافة إلى ذلك قامت الهيئة بمنح موافقات لـ١١٥٢ إجازة استيراد لمشروعات قيد التنفيذ، ومنح ٤٤ إعفاء جمركياً، حيث بلغت قيمة الموجودات المعفاة ضريبياً أكثر من ٦ مليارات ليرة سورية، ويتم العمل حالياً على إنجاز قاعدة بيانات خاصة بالمشروعات الاستثمارية المتضررة من خلال استمارة خاصة لتقييم المشروع وتحديد الأضرار وتم وضعها على الموقع الإلكتروني للهيئة، مع العمل على وضع برنامج عمل للتواصل مع المديريات المعنية في المحافظات لتحديد المشروعات المتضررة والعمل على إعادة تشغيلها من خلال تقديم الدعم والمقترحات المناسبة لذلك.

ميالة لا يعلم أن سعر الفيول زاد للصناعيين.. والشهابي لـ«الوطن»: نطلب حزمة من القوانين الاستثنائية لحلب وأن تخرج الحكومة عن عقليتها القديمة

| الوطن

طرح الصناعيون عدة مطالب وناقشوها مؤخراً مع وزير الاقتصاد أديب ميالة، وذلك على خلفية قرار الحكومة برفع سعر مادة الفيول بحدود ١٥ ألف ليرة سورية للطن، ليصبح سعره ١٦٥ ألف ليرة بدلاً من ١٥٠ ألف ليرة، الأمر الذي فاجأ وزير الاقتصاد ذاته، وبهذا الخصوص صرح لـ«الوطن» بعض الصناعيين ممن حضروا الاجتماع، إذ قال رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي: «نعمل كصناعيين لتنهض حلب من تحت الرماد بإرادة ولنثبت أننا قادرون على الإبداع فهذه معركتنا الاقتصادية»..

مشيراً إلى أن ما هو مطلوب من الحكومة هو تقدير المعاناة التي يعيشها صناعيو حلب في ظل الإرهاب والفساد والإهمال الذي تعيشه المدينة، ورغم كل ذلك فإن «منتجاتنا تنافس العديد من المنتجات الصينية لكننا نحتاج إلى اهتمام على قدر الظروف التي نعيشها» لافتاً إلى أهمية فرض حزمة من القوانين الاستثنائية لمدينة حلب «وما نرجوه من الحكومة أن تخرج عن عقليتها القديمة بتطبيقها للقوانين التي كانت قبل الحرب».

بدوره بيّن الصناعي عبد اللطيف حميدة أن إصدار قرار كهذا يزيد من الأعباء والتكاليف إضافة إلى المصاريف التي يتقاضاها تجار الأزمة ولا سيما أن في حلب ذاتها ارتفعت أجور النقل.

وأضاف: «البنزين مسعّر في جميع المحافظات السورية بسعر ٢٢٥ ليرة سورية إلا في حلب ٢٢٨ ليرة فهل هذا دعم من الحكومة لصناعيي حلب؟ كذلك المازوت مسعر بزيادة ٥ ليرات سورية وهذا السعر محدد رسمياً من الحكومة».

أيده الصناعي علاء مكي مبيناً أنه تم تقديم شكوى للحكومة بهذا الخصوص «لكن لا حياة لمن تنادي» مطالبين أيضاً بضرورة تأمين رخص حتى يتمكنوا من الحصول على مخصصات المحروقات والمواد الأولية الأمر الذي «نجد فيه صعوبة ولا سيما أن من الصناعيين جدد وليس لديهم إمكانية الحصول على الرخصة.. كما يجب إلغاء ما تقوم به المحافظة تحت ما يسمى كشفاً حسياً».

وحذّر الصناعي محمد زيذان في حديثه لـ«الوطن» من أن ما يجري في حلب سوف يكون بمنزلة نهاية للصناعة لو استمر الأمر على حاله والمطلوب تأمين المقومات الأساسية للصناعيين وحماية المدينة الصناعية.

بدوره تحدث رئيس لجنة المدنية الصناعية بالشيخ نجار عبد اللطيف قدسي لـ«الوطن» عن موضوع التأمينات الاجتماعية المتعلقة بالمنشآت المتوقفة «فكيف يمكن للصناعيين أن يتكبدوا هذه الخسائر؟».. إضافة إلى غيرها من الأعباء والتحديات المادية ولا سيما مشكلة الكهرباء والأمبيرات والمياه وكل ما له علاقة بالرسوم القائمة ودعم الأعمال المرتبطة بالترميم والنقل والتصدير والاستيراد والقروض الصناعية.

وخلال الاجتماع، أكد وزير الاقتصاد أديب ميالة أن حلب تستحق كل الدعم وهذا التوجه ليس من الحكومة فقط بل هناك توجه من الجهات العليا بضرورة أن تستعيد حلب كامل نشاطها.

مشيراً إلى أن ما تقدم به الصناعيون من مطالب بإعفائهم من الرسوم الجمركية لا يمكن أن يطبق على محافظة دون غيرها «لكن نحن مستعدون إلى تقديم الدعم بكل أشكاله.. فاطلبوا مني دعماً أستطيع تقديمه لكم». كما تعهد ميالة بأن يكون هناك اجتماعات لبحث في كل العقبات والصعوبات التي تواجهه صناعيي حلب والعمل على تذليلها قدر المستطاع.

تهريب في المنطقة الحرة البرية في اللاذقية

| الوطن

علمت «الوطن» بوجود خلل وتهريب في المناطق الحرة، ما استدعى تجميد عملها لفترة مؤقتة. وخلال التقصي عن حقيقة الأمر تواصلت «الوطن» مع عدة مصادر معنية بالشأن، وعلمت بأنه لا يوجد أي تجميد لعمل المناطق الحرة في المحافظات، وما يزال العمل قائماً بها ومنح التراخيص والاستثمار لم يتوقف على الإطلاق، وأن ما حدث هو فتح تحقيق في بعض حالات التهريب التي وقعت في المنطقة الحرة البرية في اللاذقية، بالإضافة إلى تشكيل لجنة للتحقيق والتدقيق في بعض القضايا العالقة، وهذه التحقيقات انتهت في المنطقة الحرة في دمشق واللاذقية، وعاد العمل إليها بشكل طبيعي، بعد أن توقف لأيام معدودة، في حين المناطق الحرة في باقي المحافظات فلم يتم توقيف العمل فيها أبداً.

ولفتت المصادر إلى أنه تم التوقف عن منح تراخيص لفترة قصيرة لا تتجاوز ١٥ يوماً وهي الفترة الانتقالية عند تشكيل الحكومة الجديدة وتبادل الوزراء لأوراق العمل وهو أمر تقليدي، وبما أن المناطق الحرة كباقي قطاعات الاقتصاد قد تأثرت بالأزمة بشكل كبير، إضافة إلى رفع مستوى الحذر من انتشار حالات التهريب.

وعلمت «الوطن» بوجود خطة يتم العمل عليها حالياً في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في مسعى لتنشيط عمل المناطق الحرة، بحيث سيتم تطوير العمل في المناطق الحرة وخاصة على صعيد القطاع الصناعي والتجاري.

وحول وجود إشكاليات على خلفية القرار ١٤٥ الذي صدر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في شهر شباط الماضي، بناء على توصية اللجنة الاقتصادية، بيّنت المصادر أنه كان بهدف حماية الإنتاج المحلي وتعزيز الدخل القومي وضبط التهريب والطلب على القطع الأجنبي، وتضمن القرار إيقاف شحن البضائع المقترنة برسم جمركي ٢٠ و٣٠ بالمئة إلى المناطق الحرة السورية سواء لإعادة التصدير أو الوضع بالاستهلاك المحلي أو التخزين أو الإيداع وإخضاع شحن البضائع المقترنة برسم جمركي ١٠ بالمئة لموافقة مسبقة من قبل المؤسسة العامة للمناطق الحرة، بالإضافة إلى الإبقاء على شحن البضائع المقترنة برسم جمركي ١ و٥ بالمئة إلى المناطق الحرة السورية كما هو معمول به سابقاً.

ويستثنى من أحكام هذا القرار «شريطة الحصول على موافقة مسبقة من المؤسسة العامة للمناطق الحرة» السيارات والشاحنات بكل أنواعها وآليات الأشغال والمعدات الثقيلة والبضائع التي يتم شحنها لمصلحة جهات القطاع العام والعقود المبرمة مع جهات القطاع الخاص لمصلحة جهات القطاع العام والبضائع الواصلة إلى المنافذ الحدودية أو المشحونة قبل صدور هذا القرار شريطة أن تكون من البضائع المسموحة وفقاً لأحكام التجارة الخارجية.

هل انخفضت أسعار السلع كما وعدت «التموين» بعد خفض هوامش الأرباح؟

مدير «الأسعار» يتوقع: ممانعة من بعض التجار والصناعيين لتخفيض الأسعار

دخاخني: التخفيضات حبر على ورق وعلى الوزارة أن تبدأ بمؤسساتها

| عبد الهادي شباط

كشف مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود لـ«الوطن» أن مفاعيل وآثار القرارات التي اتخذتها الوزارة مؤخراً حول تخفيض هوامش الأرباح للعديد من المواد المستوردة والمنتجة محلياً بدأت تظهر في أسعار هذه المواد في السوق المحلية «وعلى سبيل المثال انخفضت أسعار الدهانات ما بين ٥-١٠٪، وتجري إعادة تسعير لمنتجات الدقيق كافة الذي كان أحد أهم المواد الأساسية التي خفضت الوزارة هامش الربح المسموح به لدى التجار المستوردين والمصنعين المحليين».

وفي الوقت نفسه توقع مدير الأسعار أن يكون هناك حالة من الممانعة لدى بعض التجار أو الصناعيين لتخفيض الأسعار بناء على تخفيض كلف إنتاجهم الناجم عن انخفاض هوامش ونسب الأرباح للمواد التي يعملون بها أو التي تشكل أساس منتجاتهم.

وبالانتقال إلى مديرية تموين دمشق تبين أن لجنة التسعير المعنية بأسعار منتجات الدقيق الحر إعادة دراسة أسعار هذه المنتجات وفق بيانات الكلفة الجديدة التي انخفضت بفعل انخفاض سعر الدقيق الحر بنحو ١٠٪ حيث يشكل الدقيق المادة الأساسية لهذه المنتجات وخاصة الخبز السياحي وخبز الصمون والمعجنات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن معاون المدير محمود الخطيب أنه تمت إعادة النظر بأسعار هذه المنتجات ومراسلة الوزارة بها للاطلاع والتصديق عليها.

من جانبه أوضح عضو لجنة التسعير في المديرية محمد بسام درويش لـ«الوطن» أنه تم تسعير الخبز السياحي بـ٢٧٥ ليرة وخبز الصمون الطري بـ٣٠٠ ليرة للكيلو والصمون القاسي بـ٣٢٥ ليرة على حين أصبح كيلو الكعك من دون سمسم بـ٦٥٠ ليرة والمخلوط مع السمسم بـ٧٠٠ ليرة وانخفض سعر كيلو السكري في الدراسة إلى ٢٧٥ ليرة علماً أن دراسة أسعار مادة (الصمون) تتم بإشراف المكاتب التنفيذية المعنية في المحافظات.

وللخروج من دوائر التسعير والكلام الرسمي اتجهت «الوطن» إلى رئيس جمعية حماية المستهلك بدمشق وريفها عدنان دخاخني لسؤاله عن توقعاته بمدى استجابة السوق والتجار فعلاً لهذه الأسعار الجدية التي تطمح إليها وزارة التجارة الداخلية ومديرياتها؛ ليبين أن الباعة والتجار لن يلتزموا بهذه التخفيضات وستبقى معظمها حبراً على ورق وفي أحسن الأحوال لن يتجاوب مع هذه التخفيضات أكثر من ٥٪ من الباعة والتجار على حين سيستمر ٩٥٪ منهم على أسعاره السابقة وتستمر لعبة القط والفأر بين الباعة والتموين حيث تعلق أسعار النشرات التموينية لدى وجود دوريات التموين في السوق وبعد مغادرتها يستبدلها الباعة بالأسعار التي يرغبون.

مبيناً أن مثل هذه الإجراءات البسيطة من الوزارة لا تمثل حلولاً ولا تدل على وجود خطة واضحة أو إستراتيجية فعلية لتخفيض الأسعار وخاصة أن التكاليف الفعلية التي هي جزء منها يتم لحظه في نشرات التموين مثل المصاريف المستوردة المتعلقة بأجور وتكاليف النقل والشحن على الطرقات وإجراء بعض المعاملات والأوراق المطلوب في عمليات الترخيص أو الحصول على إجازات الاستيراد وغيرها إضافة إلى مسألة العرض والطلب كلها تحكم الأسعار في الأسواق.

وعن الحلول التي يراها رئيس الجمعية أفاد أنه على الوزارة أن تبدأ أولاً بمؤسساتها وتخفض الأسعار لدى صالاتها بشكل فعلي وليس صورياً أو شكلياً عبر الإعلام ثم تنتقل إلى الباعة والتجار لتفرض عليهم مثل هذه الأسعار وخاصة أن المواطن الذي يتجه إلى صالات التدخل الإيجابي لا يجد فروقاً مهمة في الأسعار عنها في الأسواق والمتاجر باستثناء بعض المعارض التي تقيمها الوزارة والتي لها الطابع المؤقت والموسمية والتي تكون لأيام ثم تنتهي وهذا ما حدث في معارض القرطاسية.

كما أكد دخاخني أن العلة في كل ما يحدث من ارتفاعات سعرية للمواد والسلع هو بسبب انخفاض الدخل وتآكله لدى المواطن بسبب انخفاض سعر صرف الليرة أمام الدولار وعدم قدرة الدخل الحالي للمواطن على مجاراة الأسعار التي ارتبط معظمها بالدولار «وعلى سبيل المثال نجد أن معظم أسعار السلع في الأسواق ارتفعت بنحو ١٠ أضعاف على حين بقي دخل المواطن على حاله والعلة هنا في الدخل والقدرة الشرائية وليس الشعار بحد ذاتها ومثال على ذلك أسطوانة الغاز التي وصل سعرها إلى ٢٧٠٠ ليرة ارتفع سعرها خلال الأزمة لقرابة ٢٠ ضعفاً وطبعاً الارتفاعات سببها ارتفاع كلفة الأسطوانة على الحكومة وهو أمر مفهوم لكن الخلل ليس هنا بل في دخل المواطن الذي يراوح مكانه».

وأضاف: «لا بد من تميز ارتفاعات سعرية لبعض السلع تجاوزت حد ١٠ أضعاف ووصلت إلى ١٥ ضعفاً أو أكثر مثل قطع السيارات وغيرها، هنا لابد أن تعمل التموين وتكتشف الأسباب التي يعود معظمها لحالات الاحتكار والانفراد بفرض أسعار حسب المزاج».